الاتحاد الأفريقي

منتدى التنمية الأفريقي الخامس

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى التنمية الأفريقي الخامس
الشباب والقيادة في القرن الحادي والعشرين

14 – 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2006
مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات ،
أديس أبابا ، إثيوبيا

الدور القيادي للشباب

المشاركون :

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
منظمة العمل الدولية
مكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام
بنك التنمية الأفريقي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية

مقدمة: الوفاء بالوعد المنسي

ما كان لأفريقيا أن تنجح في تحرير نفسها إلا بفضل جهود شبابها. وعلى امتداد القارة الأفريقية، مثّلت لحظة الاستقلال أموراً عديدة. فقد كانت ترمز للفوز بالحكم السياسي والوعد بأن القارة بإمكانها أن تتحرّر من أغلال الحكم الاستعماري وتُحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي طالما تاقت إليها الشعوب الأفريقية. غير أن الاستقلال الوطني أظهر كذلك أمراً آخر ، أمرٌ من السهل نسيانه الآن بعد ما يناهز نصف قرن من الزمان. لقد كانت الحركات الاجتماعية والسياسية التي ناضلت ضد الحكم الاستعماري والعنصري مكونة في أغلبيتها من الشباب.

ولم تكن صفوف الحركة الاستقلالية وحدها تعج بالشباب ، بل كان قادة هذه الحركات أنفسهم في مقتبل العمر. وإنه لأمر ملفت للنظر أن ينظر المرء إلى صور قادة الاستقلال في أفريقيا حينما اجتمعوا في قاعة أفريقيا لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963. لقد كان هؤلاء القادة شباناً ينبضون بالشباب على نحو لافت. فقد كان طبيعياً عندئذ بالنسبة لرؤساء الوزراء ووزراء الخارجية أن يكونوا في الثلاثينيات من أعمارهم. وكان هؤلاء الشباب هم المخضرمون الذين أمضوا سنوات عديدة في النضال ، وهو نضال غالباً ما كان يبدأ في المدارس العليا ويصل إلى أوْج عنفوانه بين صفوف الشباب في الجامعات. وعندما أنزل المستعمرون الإيطاليون علمهم في مقديشو، كان من تسلم الحكم منهم هي رابطة الشباب الصوماليين.

وإن كان الدور الطليعي للشباب واضحاً في الكفاح المدني الذي أفضى إلى التحرر السلمي لبلدان مثل غانا والسنغال وطنجانيقا ، فإن هذه الحقيقة تصدق أكثر على الكفاح التحريري المسلح الذي أدى إلى تحرير كل من أنغولا وموزامبيق وغينيا بيساو وزامبيا وناميبيا. وإن بدا أن قادة الكفاح التحريري لجنوب أفريقيا أقرب لما يمكن إعتباره سن التقاعد إبان تحرير هذا البلد، فإن مرد ذلك هو أن التغلب على الفصل العنصري استغرق سنوات طويلة جداً . وما اقتراح نلسون مانديلا، بأن يقضي الدستور الديمقراطي الأول لجنوب أفريقيا بتخفيض سن الرشد القانونية إلا إقراراً بالأهمية التي يوليها لإتباعه من الشباب . ورغم أنه لم يتم تبني هذا الاقتراح ، فقد كان بمثابة مسعىً صادق وشجاع للرد بالمثل على الثقة التي أولاها الثوريون الشباب في هذا البلد للرجال والنساء الذين قادوا نضالهم لأكثر من جيل.

كان التحرير يعني الوعد بأن تكون أفريقيا قارة مفعمة بالشباب ، الوعد بأنه سيكون هنالك دوماً "شيء جديد ينطلق من أفريقيا". وإن كانت النزعة الاستقلالية مستمدة من التقاليد الأفريقية، فقد كان الاستقلال أيضاً تتويجاً لثورة قام بها جيل ضد جيل سابق ، ثورة للشباب ضد الكبار. وكان بمثابة بزوغ فجر جديد وليس عودة إلى الوراء . والواقع أن هذا الوعد بتحرير الشباب كان واحداً من أكثر التزامات مرحلة التحرير أهمية، غير أنه بقي أكثرها تعرضاً للإهمال على مر السنين. لقد أحبطت العديد من الآمال التي اشتعلت جذوتها في عهد تحقيق الاستقلال ، ومن بينها ذلك الوعد بتمكين جيل الشباب. فالثقافات الأفريقية ثقافات تحترم العمر، وقد استغل زعماء القارة رموز الأبوة والحكمة والخبرة إلى أقصى حدّ ، متربعين في أحيان كثيرة فوق حكومات متحجرة ، لا تواكب إيقاع التغيير. فما أكثر ما استشهد هؤلاء بالتقاليد التي تحث على الطاعة للكبار. غير أن هذا ليس سوى جانب واحد من المسألة . فهناك بالمثل، تقليد ، لا يقل عنفواناً ، يقول بضرورة التجديد من جيل إلى جيل. فنحن هنا لسنا أمام حدث عارض مرتبط بالحقبة التاريخية لجيل الاستقلال ، بل كان أمراً يصدق بنفس القدر على بدايات المقاومة للغزو الإمبريالي، وعلى الحركات التجديدية المحلية من قبيل الجهاديين من قبائل الفُلاني وأنصار المهدي السودانيين والكثيرون غيرهم.

إن منتدى التنمية الأفريقي الخامس هو إقرار تاريخي بأن الوعد بتحرير الشباب ، الذي قُطع في لحظة الاستقلال ، لم يوف به بعد ، وهو بالتالي فرصة سانحة لتجديد ذلك الوعد.

حقوق الشباب

للشباب حقوق كما وإن عليهم واجبات أيضا رغم التجاهل الذي يلاقونه في ظل نظامٍ اجتماعي قوامه وضع السلطة في يد الكهول ونظام للرفاه الاجتماعي تركيزه منصب على الأطفال .

يميز القانون المحلي والدولي بين الأطفال (القُصّر قانونياً) والراشدين من خلال استخدام سن الثامنة عشرة كفاصل بين المرحلتين عموماً. بيد أن فئة "الشباب" ستكون دوماً ثانويةً بالنسبة للثنائية التي يمثل طرفاها الأطفال والكبار. وبعض التعريفات للشباب المبنية على العمر تشمل من تقل أعمارهم عن سن 18 بينما لا تشملهم تعريفات أخرى . ومعرفة ما إذا كان "الشباب" المعنيون هم دون سن 18 أو فوقها تترتب عليها قضايا متعددة . فبالنسبة لمن هم دونها تسري اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومثيلها الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته .

تنص المادة 12 (1) من اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة على لآتي: " تكفل الدول الأطراف للأطفال القادرين على تكوين آرائهم ، الحق في الإعراب عن هذه الآراء بحرية في جميع المسائل التي تؤثر عليهم ، وتعطي لهذه الآراء الوزن الواجب إعطاؤه لها حسب عمر الطفل ونضجه ". وتتضمن المادة مزيداً من التفصيل فيما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية الواجب إتباعها بخصوص مسائل تؤثر بشكل مباشر على حقوق ورفاه الطفل. غير أن هذه الأحكام تعد ثانوية بالنسبة للحقيقة القانونية الأساسية القائلة بأن الأطفال دون سن 18 لا يتمتعون بكامل الحرية من الناحية القانونية، وهي أحكام غير موضوعية أيضاً باعتبار أنها

تقتضي تقييم "نضج الطفل". ومن الناحية الأخرى ، فإن من كان طفلاً في السابق يصبح ببلوغه سن 18 راشداً بكل معنى الكلمة ، مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق ومسؤوليات تستوجبها تلك الصفة. وتسري على هذا الشخص جميع الأحكام المتعلقة بالراشدين طبقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . إن مثل هؤلاء الراشدين الشباب ليسوا مجرد "إمكانات مستقبلية"، وأوعية للتعلم فحسب ، بل هم في حد ذاتهم عناصر فاعلة حديثة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً .

و لابد من توفر نهج لحقوق الإنسان يلتزم بحرفية القانون لإنفاذ الحقوق إنفاذاً لا ثغرة فيه. غير أن التركيز ، حصرياً ، على ما يجوز التقاضي بشأنه يغفل حقيقة أن الحقوق هي " في طور التنفيذ ". فالمعايير التي تستند إليها الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في حالة مستمرة من الأخذ والرد والتطور. وعلى سبيل المثال، ليس هناك حتى الآن إجماع كامل على أن سن الـ 18 هي الحد الأعلى للطفولة. فلا تزال دول عديدة تجند أطفالاً في سن الـ 17 للانخراط في قواتها المسلحة. فالفئات العمرية والحقوق والمسؤوليات التي ترافقها تتشكل تبعاً للظروف. وفي حالات الطوارئ الوطنية، يُدْفَع بالشباب إلى الصفوف الأمامية للمشاركة. والشباب هم الذين يُنتدبون للانخراط في الجيش وهم الذين تتم تعبئتهم للحملات الوطنية. وبالمثل، فالشباب هم من يقع على عاتقهم إعادة تشكيل المعايير الأخلاقية الاجتماعية والجنسية لمجتمعات أنهكها وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وفي الوقت الذي يُطالب فيه الشباب بالمزيد، فهم يُطالبون مقابل ذلك - وحُقّ لهم أن يطالبوا- بالمزيد من الحقوق .

والعديد من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية ، وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هي حقوق ذات طابع تطلعي ، تلزم الدول بالعمل نحو تحقيق أهداف متفق عليها بما يتناسب مع مواردها وقدراتها. وبعض هذه الأهداف أهداف "ممتدة " تتجاوز القدرة المباشرة لدول عديدة على تحقيقها. وليس هذا مسوغاً للتقليل من أهمية هذه الحقوق، بل مسوّغ للتمييز بينها وبين الأهداف والاستراتيجيات المرتبطة بها . والالتزام القانوني الذي يقع على عاتق الدولة بموجب أي صك من صكوك حقوق الإنسان هو التزام أساسي ، بينما لا يمثل إعتماد هدف أو مقصد سوى وسيلة لإنفاذ هذه الحقوق.

تقع حقوق الشباب بصفة خاصة في نطاق يكتنفه الغموض بعيداً كل البعد عن مجموعة الحقوق التي تعتبر محل تقاض على نحو مباشر ، بل وحتى خارج نطاق الحقوق التطلعية التي تم إضفاء الصبغة الرسمية عليها في اتفاقيات دولية قائمة من قبيل اتفاقية حقوق الطفل والعهد الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمكن إقامة الحجة على أن الشباب ، سواءً كانوا دون سن الـ 18 أو فوقها، مشمولون بالفعل بعدد كاف من الصكوك الخاصة بالحقوق بحيث لا يحتاجون إلى أي حماية قانونية إضافية. والأفضل ، بدلاً من صياغة صكوك جديدة ، أن يتم التركيز على إنفاذ الحقوق ذات الصلة التي تم اعتمادها رسمياً من قبل . فمعظم ما تسعى إليه الحقوق الخاصة بالشباب يمكن بلوغه إذا كان بمقدور الشباب إنشاء الجمعيات بكل حرية ، وانتخاب ممثليهم ، والترشح للانتخابات ، والتمتع بحرية التعبير والتحرر من الخوف والاستغلال.

وبينما يعتبر العهدان الخاصان بالحقوق المدنية السياسية، وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عهدين بين الدولة والفرد ، فإن اتفاقية حقوق الطفل تختلف عن النظرة التقليدية لحقوق الإنسان لا من حيث اتساع نطاق الحقوق التي تمنحها فقط ، بل من حيث العدد المتنوع من العناصر الفاعلة المدعوة للمشاركة في إنفاذ هذه الحقوق. وفي هذا إقرار بالحقيقة الاجتماعية والسياسية القائلة بأن الحقوق يتم إنفاذها عن طريق الجمع بين العمل الحكومي والعمل الاجتماعي وتعبئة المواطنين. والتعهدات الحكومية لها أهميتها ، غير أن التغيير السياسي الذي حرر الشعوب هو العنصر الأساسي لتحقيق أي تقدم اجتماعي ناجح. ولكي يتمكن الشباب من إنفاذ حقوقهم، فإنهم يحتاجون إلى التمتع بحرياتهم المدنية والسياسية وتنظيم أنفسهم. وهذا يعني بدوره أنهم في حاجة إلى الاضطلاع بأدوار قيادية. وهناك أدوار قيادية على جميع مستويات المجتمع بدءاً من الأسرة ، والمجتمع المحلي والمدرسة وحتى المسرح السياسي الوطني. وينبغي أن يضطلع الشباب بأدوارهم جميع هذه المستويات، لكن من الضروري أن يتم التركيز بدرجة أكبر على قيادتهم للحركات الاجتماعية والسياسية.

المنظمات الشبابية والتغيير الاجتماعي

إن نقطة البداية لإحداث التغيير الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالشباب، يجب أن تنطلق مما يفعله الشباب لأنفسهم. فالعديد من الشباب في أفريقيا تنتابهم الحيرة، ويتعرضون للشعور بالإحباط والاستغلال. ولا يرى كثير منهم مستقبلا بالنسبة لهم في القارة الأفريقية بل يتطلعون إلى مغادرة بلدانهم بحثاً عن حياة جديدة في أوربا أو أمريكا. ومع ذلك، فإن الشباب هم ، في ذات الوقت، العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال الإبداع الاجتماعي والسياسي في أفريقيا اليوم. فالشباب - رغم ما ينوؤون بحمله من شدائد متمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والبطالة ،والقمع السياسي ، والنزاعات وانهيار النظم التعليمية- ما برحوا يعملون على تشكيل أنظمة اجتماعية جديدة. وغالبية هذه الشبكات الاجتماعية الناشئة والمنظمات والنظم العقائدية يساء فهمها . والعديد منها يُخيفُ من يتربعون على السلطة ، لأن أي تغيير في نظرهم يمكن أن يمثل تهديداً للنظام القائم.

ويشكل الشباب أكبر مكونات الحركات الاجتماعية في أفريقيا. وتتراوح هذه الحركات بين المنظمات الدينية (بما فيها الكنيستان الإنجيلية والسبتية والحركات الإسلامية المناضلة) ، والأندية الرياضية، واتحادات الطلاب، والمبادرات الرامية إلى دحر فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتوفير العلاج للمصابين بهما.

وفي كل من هذه الحالات، يعتبر الشباب أكثر من مجرد أتباع، فهم يتقلدون مناصب في السلطة، وغالبا ما يتولون رئاسة جماعات بالغة الأهمية. وهو أمر لم يأت نتيجة لتوجيهات أو خطط، بل أوجدته الفرص والمواهب. فحيثما انفتحت أمامهم مجالات للتقدم، فإن الشباب سوف يغتنمون الفرص المتاحة بكل نشاط واقتدار. وحيثما تنغلق الأبواب أمامهم - كما هو الحال في معظم المؤسسات الحكومية الرسمية - فإنهم يوجهون أنظارهم صوب أماكن أخرى.

ومن بين الحركات الموجودة اليوم، فإن أكثرها دينامية وفعالية هي الحركات الإحيائية الدينية المسيحية والمسلمة على حد سواء. وما يميز أكثر المنظمات الدينية نشاطاً هو التوجه الشبابي القوي. والرسالة المتمثلة في أن الخلاص الأخلاقي الشخصي يمكن أن يكفر عن النظام الأخلاقي العام الفاسد أو يبدله. وهذه المنظمات تزود معتنقيها بأكثر من عقيدة شخصية أو مدونة أخلاقية. وعلى خلفية فشل الخدمات العامة واختلال النظام الاجتماعي ولا مبالاة الطبقة السياسية، فإن المنظمات الدينية توفّر مكانا للتنشئة الاجتماعية وآليات للدعم الاجتماعي تشمل تعريف الأعضاء بأعضاء مؤهلين من الجنس الآخر والدعم المالي للشباب المعدمين لمساعدتهم على الانطلاق في كنف حياة مستقلة عن والديهم، والهياكل المؤسسية التي يعتبر التقدم السريع فيها أمرا ممكنا، كما أن للعديد من المنظمات الدينية روابط دولية تمكّن أعضاءها من أن يقيموا صلات مع إخوانهم في أنحاء أخرى من العالم، مما يُعدّ مصدراً للدعم العملي والروحي.

يكمن العامل الرئيسي لدينامية المنظمات الدينية في تمكينها الشباب من أن يتكفلوا هم أنفسهم بأمورهم. وهذا يعتبر أكثر من مجرد توفير مساحة يتسنى فيها للشباب دون مشقة ملء وقت فراغهم والحصول على التعليم. وفي المقابل، فإن كافة مجالات عمل هذه المنظمات يمكن تشكيله من جانب أعضائها الشبان، الذين تتاح لهم فرص الترقي إلى مناصب قيادية في سن مبكرة. وتوفّر هذه المنظمات مستقبلا للشباب ليس فقط بالمعنى المجرد أي قيامهم بتوضيح الرؤية، بل بطريقة ملموسة من خلال منح فرص عملية للشباب كيما يمارسوا السلطة. ونظراً لما لهذه المنظمات من قدرة على تعبئة الشباب على وجه التحديد، فإن الحكومات كانت حريصة على إبقائها تحت السيطرة أو استمالتها ساعية إلى الحيلولة دون أي تهديد يمكن أن تشكّله تلك المنظمات. إن إنحسار مد المنظمات اليسارية الدولية معناه أن منظمات طلابية أفريقية عديدة أصبحت محرومة من الروابط الأجنبية التي تجنيها من صلاتها الخارجية.

كان الطلبة المنَظَّمون منذ عهد بعيد هم المحركات الرئيسية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في أفريقيا. فقد كانت الاتحادات الطلابية والجمعيات المماثلة في طليعة من قادوا التغيير السياسي الجذري في عدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك التحرر من الحكم الاستعماري أو العنصري وتحقيق الديمقراطية. وبينما كانت الاتحادات الطلابية في الجامعات هي الأكثر نشاطاً من الناحية السياسية، فإن هذه الاتحادات تنشط في المدارس أيضاً، كما أن حركة الناشطين السياسيين، التي أطلق شرارتها طلاب الجامعات، تنتشر عادة في المدارس الثانوية أيضاً. واللافت للنظر أيضاً هو كيف أن الصداقات التي تنشأ في المدارس الثانوية يمكنها أن تكون بالغة التأثير في العلاقات بين أطراف الوسط السياسي في مرحلة لاحقة، وكيف أن القيم التي يكتسبها المرء في هذه السن يمكنها كذلك التأثير بقوة على مسيرة العمل السياسي للعديد من السياسيين. وإدراكا منها لما للمنظمات الطلابية من قدرات، فإن الحكومات تحرص عادة على إبقائها تحت السيطرة لدرجة أنها مستعدة لإلحاق الضرر بمستويات المدارس الثانوية والجامعات في سبيل تحقيق أجندتها السياسية بالإبقاء عليها ساكنة. ويتعين أن يشمل أي جهد حقيقي لتحسين التعليم في أفريقيا حماية الحريات التي يتمتع بها الطلاب في تكوين الجمعيات. فالمشاركة في الجمعيات بشتى أنواعها حق من حقوق الإنسان الأساسية، وجزء لا يتجزأ من الخبرة التعليمية ومعين للإبداع في إحداث التغيير الاجتماعي.

لقد برزت حركة النشطاء في مجال الإيدز باعتبارها قناة هامة أخرى من قنوات مشاركة الشباب في الحياة العامة. وتشمل هذه الحركة طائفة من الأنشطة تتراوح بين العمل على توفير العلاج والتوعية بمخاطر عدوى فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية الأطفال الذين أصبحوا يتامى بفعل الإيدز. وهذا الميدان من الميادين الصعبة لأن النشطاء يواجهون فيه مظاهر انعدام المساواة في العلاقات بين الجنسين، وتصلب العادات والنظام الأبوي، التي تساهم جميعها في الوصم بالعار والإنكار. وفي هذا المجال هناك ترابط شبكي على الصعيد الدولي الأمر الذي يمكن أكثر النشطاء حيوية من التواصل مع زملائهم في جميع أنحاء القارة ودولياً. وعلى الرغم من أن الالتزامات بحقوق الإنسان والمشاركة غالبا ما يتم خرقها بها في الخُطب، فإنها توفّر بالمثل فرصا لمشاركة الشباب بما يتخطى حدّ الرمزية ويمكّنهم من ممارسة قيادة حقيقية.

وتوجد أيضا منظمات وحركات شبابية عديدة خارج دائرة الضوء. فالشباب، وبالأخص خارج المناطق الحضرية المنعمة نسبيا، يجدون وسائل إبداعية لإبراز تطلعاتهم - وبدائلهم للأنظمة الاجتماعية والسياسية القائمة - من خلال استخدام أساليب ثقافية متميزة وإنشاء طرق لإقامة الجمعيات قد تكون غير مرئية أو موقّتة أو غير واضحة المعالم لمقرري السياسات الوطنية. وهذه المنظمات تتوق بشدة للاعتراف والتشجيع.

انتشار الحركات الشبابية والحركات التجديدية هو تعبير عن القوة السياسية الاجتماعية وإشارة في الوقت ذاته إلى خطر انهيار محتمل لعملية نقل الثقافات من جيل إلى جيل. فمن ناحية، يتجلى هذا النشاط النابض بالحياة في رفض شباب أفريقيا قبول الظروف الاجتماعية والسياسية المؤسفة التي يجدون أنفسهم فيها، وعزمهم على إيجاد طرق جديدة تعطي لحياتهم معنى في بيئة تكاد تنعدم فيها طرق تحقيق الذات. والافتراض بأن الشباب "متمردون" بصفة تلقائية وأن هذا التمرد ليس سوى مرحلة حياتية أو دورة لا تترتب عليها أي آثار، افتراض لا ينطبق على الوضع في أفريقيا المعاصرة. ذلك لأن المسائل التي تثيرها منظمات الشباب الأفريقي الرسمية وغير الرسمية هي مسائل حقيقية لها تداعيات اجتماعية وسياسية فعلية. وليست

القضايا المطروحة وحدها هي الحقيقية ، فالطاقة المطلوبة لمعالجتها حقيقية كذلك خلافاً لما نجده في نظام الدول الرسمي المحتضر . وحريات الشباب في التعبير وحرياته في إنشاء الجمعيات والتجمع ليست حقوقاً أساسية فقط ، بل هي مصدر طاقة أساسي للمجتمع . إن اعتبار تعبير الشباب عن سخطهم مجرد ضرب من التذمر غير الناضج ، ناهيك عن محاولة قمع هذا السخط، ليس فقط خرقاً للحقوق بل إعاقة للامكانات الإبداعية للمجتمع . فبدون القدرة الإبداعية ، يؤول مصير المجتمعات إلى التحجر والضعف والتعرض للنزاع أو الإنهيار .

ومن ناحية أخرى، هناك حالات يحصل فيها إنهيار حقيقي في نقل القيم والتقاليد الاجتماعية من جيل لجيل؛ مما يجعل بعض الفئات من الشباب عرضة لأشكال من التعبئة المتطرفة . ويتجلى ذلك في نزعة بعض المجموعات الناشطة المتطرفة إلى استغلال التربة الخصبة التي توفرها مخيمات اللاجئين (على سبيل المثال، جماعة الطالبان في باكستان ، وحركات الهوتو البوروندية في المخيمات الواقعة في تنزانيا). وكذلك الأمر بالنسبة للمشردين داخلياً والسكان المجتثي الجذور ، لاسيما عند خضوعهم لنزاع ممتد (ومن أمثلة ذلك، العصابات المسلحة في كل من ليبيريا وسيراليون). فحركات التجديد إذا وقعت تحت التأثير الخاطئ يمكنها أن تتحول إلى جيوش تمارس العدمية والدكتاتورية .

لقد شهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة اهتماماً كبيراً بظاهرة الأطفال الجنود وتُبذل جهود متضافرة مشروعة، لتجريم عملية تجنيد هؤلاء المقاتلين الصغار . غير أن أعداداً كبيرة من الأطفال الجنود هم من المتطوعين الذين اضطرتهم الظروف الشخصية والاجتماعية إلى الالتحاق بالمجموعات المسلحة ؛ وبعض هؤلاء الجنود ممن هم في منتصف مرحلة المراهقة ليسوا فقط متطوعين عالمين ببواطن الأمور، بل تمكنوا أيضاً من اكتساب العديد من المزايا بفضل خدمتهم كجنود . فعلى سبيل المثال كان التحاق بعض الفتيات الإريتريات في القرى التقليدية بالجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وسيلة للإنعتاق الشخصي بالنسبة لهنّ. وكنّ يخشين أن يؤدي تسريحهن من الجيش إلى الخضوع لحياة تسودها الأمية والزواج المبكر والأشغال المنزلية الشاقة. وإذا أمكن معاملة هؤلاء المتطوعين المراهقين لا كجنود أطفال مضللين، بل كراشدين شباب في حاجة لتكييف اجتماعي تدريجي ، فبالإمكان تسريحهم من العمل العسكري مع الاحتفاظ بطاقتهم الاجتماعية والسياسية . وأما معاملتهم كمجرد أطفال مضللين أو متمردين فتجرد مشروعهم من طابعه السياسي ولا تتيح معالجة مظالمهم . ومن الأفضل بكثير منحهم فرصة حقيقية لممارسة السياسة المدنية الديمقراطية .

ومن خلال الاستماع إلى الشباب في إطار منفتح وداعم ، ومن خلال السعي إلى التعلم من جمعياتهم وتوقعاتهم ومذاهبهم ، يمكن تحديد البؤر المحتملة لنشوء هذه الحركات النضالية والأسباب التي تؤدي إلى بروزها . وفي معظم الحالات، فإن ما نسمعه من الشباب المذهولين، (إناثا وذكورا)، ممن وقعوا في شراك المجموعات المسلحة ، هو أنهم يطمحون إلى نيل أشكال تقليدية من الحياة العصرية: أي الحصول على التعليم والعمل والأسرة . والكثير منهم أيضاً يحلمون بالسعي إلى تحقيق العدالة والتنمية والقضاء على الفساد والوفاء بوعود التحرير .

إقراراً منها بالمخاطر الناجمة عن تعاظم أعداد الشباب الساخطين وفي الوقت ذاته بالفرص المتاحة أمامها لتشكيل شخصيات الشباب ، سعت الحكومات والأحزاب السياسية إلى تلقين شباب الأمة بعض القيم وإلى الترويج لجيل جديد من القيادات الشابة تكون وفية و" مسؤولة " . ومن الأمثلة على محاولات تلقين الشباب صفات المواطنة المطلوبة ما يجري في مخيمات الخدمة الوطنية ومدارس إعادة التأهيل . وفي البلدان التي خرجت من الحرب والتي يكتسي فيها تحقيق المصالحة وتنشئة هويات وطنية جديدة أهمية حاسمة، يمكن أن تكون الجهود المبذولة في هذا الاتجاه جديرة بالثناء . وإذا تكفل بهذه الجهود من يصلح لها فعلاً، فقد يشجع ذلك الشباب على أن يكونوا أكثر انفتاحاً وتآزراً وإخلاصاً . وقد تساعد هذه المساعي أيضاً الأفراد من المجموعات المتناحرة سابقاً على تحقيق التصالح فيما بينهم ؛ وفي المقابل يمكن لهذه الجهود أن تتحول إلى آليات لعسكرة جيل جديد من الشباب وتعليمه مجموعة من القيم الإنتقائية المستقاة من قراءة متحيزة للعادات الأفريقية . وفي بعض الحالات القصوى فإن التجربة التي تجري في معسكرات التدريب تكون عبارة عن إخضاع للمعاملة الوحشية وطقس انتقالي يكتسب الفرد بموجبه هوية جديدة تجعله خاضعاً لتسلسل هيكلي يقوم على الطاعة العمياء ، ولا يصل إلى مراتب القيادة فيه إلا أكثر الشباب وفاءاً وطاعة وانقياداً وقدرة على العنف .

ولا يوجد في معظم البلدان الأفريقية ، إلا القليل من التفاعل المجدي بين الحكومات والشباب باستثناء حالات التجنيد في الجيش والقوات شبه العسكرية . وتتلخص مواقف الحكومات في الاعتقاد بأن " الشباب" مشكلة : أي أنهم مصدر الآفات الاجتماعية من قبيل الجريمة والجنوح وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز إلى غير ذلك؛ أو أنهم يمثلون خطراً قد يؤدي إلى الاضطراب السياسي ، بدلاً من أن يكونوا رصيد يمكن الاستفادة منه في التجديد والإصلاح . إن المزيج المكون من الحجم الديمغرافي الهائل للشباب والتهميش الاقتصادي والسياسي الذي يعانون منه والقابلية على المشاركة في أشكال مبتكرة من التعبئة السياسية والاجتماعية هو مزيج قابل للإنفجار . لذا يتعين وضع سياسات حكومية إيجابية لصالح الشباب في جميع القطاعات . ونادراً ما توجه عناية كافية للراشدين الشباب في إطار استراتيجيات الحد من الفقر والبرامج الصحية ومبادرات حماية " الأطفال " وآليات منع النزاعات .

تتراوح المواقف السياسية لأغلبية الجمعيات والمنظمات الشبابية ما بين التطرف والإنحياز للقوى السياسية الراسخة . ولدى هذه الجمعيات قدرات كامنة لحل مشاكل (من قبيل البطالة وتعاطي المخدّرات والسلوك الجنسي المحفوف بمخاطر كبيرة) ؛ كما أنه بإمكانها مفاقمة هذه المشاكل نفسها من خلال تنفيذ "حلول" غير ملائمة أو اختلاق مشاكل جديدة . والكثير من هذه المنظمات على قدر كبير من الضعف

والإفتقار إلى التنظيم والتمويل وهي أيضاً على وشك الزوال بحيث لا يمكنها أن تقدم لأعضائها شيئاً جوهرياً ، ما عدا الشعور العابر بالإنتماء والتضامن .

لقد أدت التعبئة الجماهيرية في إطار التجنيد الإلزامي للحرب ، عبر تاريخ أوروبا وأمريكا وآسيا ، إلى ممارسة الضغوط على نحو مستمر لأجل إحداث التغيير السياسي الديمقراطي المطلوب. فالمدعوون إلى القتال لحماية بلدهم ، ممن واجهوا الصعاب والأخطار للزود عنه كانوا في الغالب ، قوة للتحرر الاجتماعي يُطالِب أصحابها الحكومة التي دعتهم إلى المخاطرة بحياتهم بمنحهم الحقوق التي يستحقونها بيد أن الأمر لا يبدو كذلك بالنسبة لأفريقيا . فنادراً ما تكون التعبئة للحرب في أفريقيا سبباً للمبادرة إلى إصلاحات اجتماعية وسياسية تقدمية ؛ بل على العكس من ذلك ، غالباً ما صاحبت هذه التعبئة عمليات القمع . وأحد الأسباب في ذلك هو الأعداد الهائلة المتوفرة من الشباب ، وعدم شعورهم بالإنتماء للنظام السياسي والاجتماعي الرسمي . فالشباب ليسوا بمورد نادر ، وهذا ما يدفع القادة السياسيين والعسكريين إلى معاملتهم كمادة قابلة للاستهلاك . ومثل هذا النهج لا يؤدي في الغالب إلى آثار جانبية اجتماعية نفسية مأساوية فقط ، بل يجعل الشباب ضالعين في جريمة تدمير النظم الاجتماعية التي هم في أمس الحاجة إليها.

إن الجيوش الأفريقية مؤلفة من الشباب . وتتخذ تعبئة الحكومة للشباب أشكالاً عديدة أحدها هو التجنيد الإلزامي في الجيش ؛ رغم أن ندرة فرص العمل البديلة تجعل معظم المجندين في الجيش من المتطوعين . ثم هناك ظاهرة أخرى تتمثل في أجنحة الأحزاب الشبابية . وهي تتراوح ما بين مؤسسات ذات عنصر تعليمي حقيقي إلى مجموعات من السفاحين الخارجين على القانون الذين لا هم لهم سوى ترويع المعارضين. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك جماعات الهوتو الرواندية المتطرفة . وهناك مثال مرادف آخر يكمن فيما يسمى " بقدامى المحاربين " في زمبابوي . ومعظم البلدان الأفريقية ، بما فيها البلدان الديمقراطية ، لها أجنحة شبابية شبه عسكرية يشار إليها أحياناً بتعبير مخفف هو : " ناشطو الحزب" وغالباً ما يغض القادة الطرف عن الأعمال الإجرامية ، وإدمان المخدرات وحالات الاغتصاب والسلوكيات الإجرامية الأخرى المناهضة للمجتمع ، أو حتى يشجعون مثل ذلك السلوك . ويمكن أن نتوقع إنتشار حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين هذه الفئات ، كما أننا على ثقة بأن القادة الشباب الذين تمتعوا بالسلطة التعسفية والإفلات من العقاب ضمن هذه الأجنحة الشبابية لن يصبحوا سياسيين مسؤولين وديمقراطيين عند بلوغهم سن الرشد.

الدور القيادي للشباب والحركات الاجتماعية

ما الذي يعنيه تنظيم حركة اجتماعية محلية كانت أم وطنية أم دولية ، تعمل لصالح الشباب؟ فعلى الرغم من الالتزام الذي تتميز به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وتحالف إنقاذ الطفولة وغيرهما من المنظمات الوطنية والدولية بتأسيس حركة اجتماعية عالمية لمصلحة الأطفال ورغم إنتشار الكتابات التي أصدرها المدافعون عن حقوق الإنسان ، فإن التفكير في ما ينطوي عليه هذا النوع من المنظمات ما زال متواضعا. وفي هذه الأثناء واصل الشباب القيام بما دأبوا عليه ، مستغلين المساحات الاجتماعية والسياسية الشحيحة المتوفرة لهم . ولم تنجح الحركات الشبابية الموجودة في إفادة الحركات التي تعمل لمصلحة الأطفال .

وأهم عناصر النجاح لقيام حركات اجتماعية تقدمية وفعالة يكمن في التحالف بين الفئة المتأثرة الرئيسية – وهي في هذه الحالة فئة شباب أفريقيا – والجهات التي تملك المهارات المتخصصة وتشغل المواقع الملائمة . ويجب ملاحظة أن هذا التحالف هو تحالف بين شريكين متكافئين وليس بمثابة تبني أحد الطرفين لقضية الطرف الآخر. وأكبر ما يعيق المنظمات الشبابية هو ضحالة ذاكرتها المؤسسية، وتواضع الخبرات التي اكتسبتها. بيد أن ما يعوض هذا القصور ويتجاوزه هو ما يزخر به الناشطون الشباب من طاقات والوقت المتاح أمامهم. وبرامج الدعوة المهنية ومنظمات البحوث لها القدرة على المشاركة في برنامج عمل المنظمات الشبابية وعلى تشكيله، بما يتيح لها أن تتبنى تعريفاً بعينه للقضايا محل إهتمامها، وتفكيكها إلى أجزاء صغيرة تسهل معالجتها، وتسعى إلى تحقيقها بطريقة مرنة ، وإن كانت طريقة استراتيجية في الوقت ذاته.

هناك شريك ثالث في التحالف الفعال من أجل التغيير الاجتماعي يتمثل في الأفراد العاملين لحساب الحكومة الذين لديهم الحافز لإحداث تغيير تقدمي . وقد يحدث أن يكونوا من كبار الموظفين الملهمين . إلا أنهم في أحوال أكثر موظفون يحتلون مواقع وسيطة لهم أقران خارج الحكومة منخرطون في الحركات الاجتماعية ويتوفر لأفريقيا العديد من الموظفين الحكوميين والبرلمانيين . وفي النظم الديمقراطية التي يتم فيها استيعاب أفراد جدد بانتظام في الخدمة المدنية والهيئات التشريعية والتنفيذية، فإن احتمال تواجد هؤلاء الأفراد التقدميين احتمال قوي. ويعود بنا التحليل مرة أخرى إلى أهمية القيم الديمقراطية الأساسية والحريات السياسية والمدنية التي تستند إليها. وتوفر النظم السياسية الديمقراطية والنظم القائمة على المشاركة السبل اللازمة لارتقاء الشباب وفق مواهبهم وميولهم، مع التقليل من حالات الإحباط والسلوك المعادي للمجتمع.

إن الهدف المباشر الذي تسعى الحركات الاجتماعية إلى تحقيقه يمكن أن يكون إحداث تغيير في سياسة الحكومة من خلال ضمان إدراج حق من الحقوق في القانون إن أمكن ذلك. أما الهدف العام فهو تغيير المناخ الأخلاقي وإيجاد توافق اجتماعي جديد يقضي بأن أي إجحاف، وإن كان سائداً في السابق، ينبغي رفضه تماماً اليوم. تلك هي العملية التي أفضت إلى إلغاء الاسترقاق، واكتساب المرأة لحقوقها، وتنفيذ الحقوق المدنية والتغلب على المجاعة في الهند، وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتخفيض تكاليف معالجة مرض الإيدز. وفي بعض الحالات كانت هذه الحركات تعتبر نفسها حركات كفاح من أجل "الحقوق"، كما أن الانتصارات التي حققتها تقاس بمقدار ما تم سنه من قوانين تتصل بهذه الحقوق. وفي العديد من الحالات الأخرى، فإنه على الرغم من الجهود التي بذلها الناشطون للمطالبة "بالحقوق"؛ إلا أن النتيجة التي أحرزوها

جاءت على شكل سياسة عامة قوية تمثلت، على سبيل المثال، في وضع سياسات عملية للوقاية من المجاعة أو تقديم خدمات صحية مجاناً. وفي هذه الحالات كان تنفيذ هذه السياسات يجري عن طريق عملية سياسية ديمقراطية وليس عن طريق المحاكم. وتعتبر هذه العملية عملية "عقد سياسي" بين الحكام والرعايا، أي الالتزام بالسهر على المصلحة العامة يجري تنفيذه من خلال عمليات ديمقراطية؛ بما في ذلك الاحتجاجات الشعبية.

ومن التحديات الأساسية التي تواجهها أية حركة اجتماعية الجمع بين الحيوية والعفوية اللتين تتسم بهما أي حركة جماهيرية أصيلة من جهة، والاستدامة والاحتراف اللذين يجب أن يصاحبا العملية المؤسسية من جهة أخرى. وكثيراً ما تبددت حيوية الحركات الجماهيرية نتيجة تحول قياداتها إلى الاحتراف، أو استمالتها من جانب أحد الأطراف للمشاركة في السجال السياسي، أو تقدم عمر هذه القيادات بكل بساطة. وإذا ما أريد لأي حركة أن تحافظ على حيويتها واستمراريتها فلا بد من تولي الشباب أنفسهم الأدوار القيادية فيها. ومما له دلالات بالغة أن نجد في أفريقيا اليوم أن مؤسسات الأطفال المتخصصة، بما فيها اليونيسيف، تعمل بمعزل عن حركات الشباب الأكثر حيوية ونشاطاً.

يكشف تحليل الحركات الاجتماعية عن حقيقة ثابتة، وهي أن المجتمعات الديمقراطية المفتوحة توفر أفضل الشروط بكثير لقيام تعبئة اجتماعية فعالة، ويعود ذلك لأسباب واضحة تتمثل في أن حرية إنشاء الجمعيات وحرية الاتصال من الشروط الأساسية لازدهار أية منظمة مستقلة ؛ في حين أن الدول الشمولية والعسكرية تلجأ في الغالب إلى قمع هذه المنظمات أو استقطابها . وفي أفريقيا ، تمر منظمات المجتمع المدني بفترة ازدهار في جميع أرجاء القارة . غير أنه في البلدان الشمولية غير المستقرة ، قد تعتمد المجموعات المحلية أكثر على التحالفات الدولية للدفاع عن قضيتها . بيد أن هذه الاستراتيجية تنطوي على مخاطر نظراً الى أنه ، إذا كانت الروابط مع الخارج كفيلة بتوفير التضامن والحماية ، فقد تؤدي أيضاً إلى تشويه الأجندة الوطنية وإلى إفقاد الجمعيات المحلية دورها القيادي . وفي حالة منظمات الشباب ، فإن التحدي الهيكلي الذي يواجهه قادة الشباب ، لصغر سنهم وقلة خبرتهم ، يكمن في ندرة ما لديهم من علاقات دولية من شأنها تيسير استراتيجية قائمة على الاتصال بالخارج.

الاستنتاجات والدروس

التحليل الوجيز المقدم في هذه الورقة يطرح من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات. كيف يمكن للحكومات والمنظمات الدولية أن تتعامل بشكل أفضل مع قوى التغيير الإيجابي المتمثلة في الحركات الشبابية غير الرسمية المتعددة الأوجه في أفريقيا؟ كيف يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات المساهمة الاجتماعية الإيجابية "المناضلي الأحزاب" من الشباب، وتقليص ميولهم الإجرامية والتطرفية إلى أدنى حدّ؟ وكيف يمكن ترجمة الدوافع السياسية الكامنة لدى الجنود الأطفال إلى نشاط سلمي؟ وماعسى أن تكون الطريقة المثلى للعمل المثمر مع الاتحادات الطلابية والحركات السياسية الشبابية ؟

إن هذا يقتضي وضع برنامج عمل للشباب وإقامة حكم يختلف اختلافاً جذرياً عن الممارسات السائدة. ومن الضروري أن تؤخذ حقوق الشباب في المشاركة مأخذ الجدّ حتى يتم تمثيلهم على نحو أكثر ملاءمة في الهيئات التشريعية وفي الآليات الأخرى بما يضمن سماع أصوات المواطنين وأخذها بعين الاعتبار. ويتعين تعزيز قدرات المؤسسات التي تمثل الشباب وتتعامل معهم. فعلى سبيل المثال، يمكن إعطاء حق التصويت للشبان الذين هم فوق سن الـ 16، كما يمكن منح أولئك الذين هم أكبر منهم بقليل (في عمر الـ 21 سنة تقريباً) الحق في الترشح للانتخابات من أجل شغل المناصب العامة. ومن شأن أمر كهذا أن يكون رمزاً حقيقياً قوياً لانعتاق الشباب ، والأهم من ذلك، وسيلة لتوجيه طاقاتهم السياسية نحو تعزيز الديموقراطية. وينبغي تعزيز آليات تقديم الخدمات إلى الشباب، بدءاً من المدارس والعيادات (خاصة خدمات الصحة الجنسية) إلى المصارف والمؤسسات الائتمانية التي تمنح قروضا بالغة الصغر، مع إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر وأكثر فعالية لعملائها الشباب. ويتعين أن تولي جميع منظمات المجتمع المدني والمدارس والجامعات والدوائر الحكومية والمنظمات الإقليمية الشباب اهتماماً من خلال العمل على الوصول إليهم وتوفير الفرص للتعلم والقيادة في أوساطهم.

ولا سبيل إلى انفاذ حقوق الشباب وتلبية احتياجاتهم بمجرد إصدار بيان حكومي قائم على توافق الآراء أو إعلان التزام الدولة بصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. فهذه الحقوق لن تنال إلاّ في سياق الاستماع لمطالب الشباب والاستجابة لها ، وقدرة القادة الشباب على توضيح شواغلهم وبناء دوائر واسعة من الأتباع لمساندة التغيير الاجتماعي.

إن عملية إيجاد القيادة الشبابية وتطويرها هي عملية لا يمكن توجيهها . بل يمكن فقط تشجيع هذه العملية بوسائل أهمها العمل على توفير مناخ محلي سليم. وهناك آلية أخرى يمكن أن تساعد في هذا الصدد، تتمثل في إقامة شبكات على الصعيدين الإقليمي والدولي للمنظمات الشبابية حتى يتسنى لها أن توفّر منصات جديدة لانطلاق قيادات تقدمية.

وأحد الدروس الواضحة لهذا التحليل هي أن مسوغات وجود قيادة شبابية فاعلة للحركات الاجتماعية التقدمية لا تختلف عن مقتضيات وجود مجتمع مدني نابض بالحياة، وهذه المسوغات هي – على وجه التحديد - احترام الحقوق المدنية والسياسية الشاملة. وفي حين أن للشباب بعض المتطلبات الخاصة، إلاّ أنهم، على غرار المواطنين الأكبر سناً، يحتاجون أساساً إلى حرية التنظيم والمشاركة وفقاً لما يرونه مناسباً.